**محضر جلسة لجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية 7**

**تاريخ الاجتماع**: 29 فيفري 2012.

**اجتماع:** عدد 07.

**جدول الأعمال**: مواصلة  النظر في منهجية العمل.

**افتتاح الجلسة**: الساعة التاسعة والنصف صباحا.

تم في مستهل الجلسة تقديم عرض مفصل حول المالية العمومية المحلية تناول بالأساس تنظيم ميزانية البلدية من حيث عناوينها وأقسامها ومحتواها حيث تم تعداد مختلف المداخيل والموارد المحلية الجبائية وغيرها والنفقات من نفقات التسيير والتصرف ونفقات التجهيز ومختلف المصاريف المحلية.

كما تطرق النقاش إلى مسألة المراقبة على التصرف في المالية المحلية وما تتسم به من تعقيد وبيروقراطية وتم اقتراح وظيفة المحاسب البلدي ودوره في مراقبة المصاريف. وفي نفس الإطار تم التعرض لمسألة إحداث وكالات المقابيض ودورها في التخفيف من الإجراءات وضمان النجاعة على الأعمال المالية للبلديات. وتم التأكيد على ضرورة مراجعة طرق إسناد القروض للجماعات المحلية نظرا لما بها من شروط تخص نسب التمويل الذاتي للمشاريع المزمع إحداثها وفوائض القروض ومديونية الجماعات المحلية في بعض الجهات وتأثير ذلك على برامجها ومشاريعها المستقبلية.

كما تسلط الضوء على ما تعانيه البلديات من مشاكل في استخلاص مستحقاتها المالية خاصة الجبائية منها. ونقد مؤسسة قابض الاستخلاص وفي المقابل تم اقتراح الفصل بين الرقابة على الموارد والرقابة على المصاريف المحلية.

كما تم طرح عدة تصورات حول تقسيم التراب التونسي إلى أقاليم واعتماد الإقليم كمفهوم يتأسس على محرك التنمية ويعتمد بالأساس على تحقيق أهداف اقتصادية للجهات التي يضمها. كما تم تقديم عديد المقترحات لهذا التقسيم واعتبر البعض أن الإقليم تنظيم ترابي لا يعتمد بالضرورة على معيار المجاورة بين الجهات. وكذلك تم اقتراح فكرة الولاية القاطرة الاقتصادية التي تجر الولايات الداخلية التي تنظم إليها في إطار للإقليم نحو التنمية الاقتصادية مع التأكيد على خلق ظروف التكامل بين المعطيات الاقتصادية للجهات  المنتمية لنفس الإقليم والأخذ بعين الاعتبار إمكانيات كل جهة و مع مراعاة خصوصياتها. واعتبر أن هذا التصور للتقسيم الأفقي الذي يتخذ شكل الأقاليم كفيل بخلق سبل التوازن بين الجهات ويمكن من التوزيع العادل للثروات وللإنتاج. لكن أبدى البعض الآخر تخوفا من أن مثل هذا التصور قد يعمق من النقائص التنموية التي تعانيها الجهات الداخلية ومن أن تكون الجهة القاطرة هي المستفيد الوحيد من تنظيم الإقليم كصنف جديد للجماعات المحلية. ومن ناحية أخرى تم اقتراح اعتماد فكرة الإقليم كنموذج إن نجح فيتم تعميمه وذلك توقيا من خوض تجربة فاشلة يصعب تدارك عواقبها.

كما تولى السيد المقرر حوصلة أعمال اللجنة ركز بالخصوص تقديمه في جدول يوضح العناصر الكبرى لمفهوم الجماعات المحلية و تعرض بالخصوص لمسألة التركيبة والصلاحيات وربط مسألة نجاح اللامركزية بتنمية الموارد المحلية والجهوية ولاحظ غياب استقلالية الجماعة المحلية في التصرف في الملكية البلدية.

تم ضبط موعد لاحق لاجتماع اللجنة ليوم الاثنين 05 مارس 2012 على الساعة 14.

**رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.**

**رئيس اللجنة                                        مقرر اللجنة**

عماد الحمامي                               فيصل الجدلاوي